أزمة التمثيل السياسي في المغرب

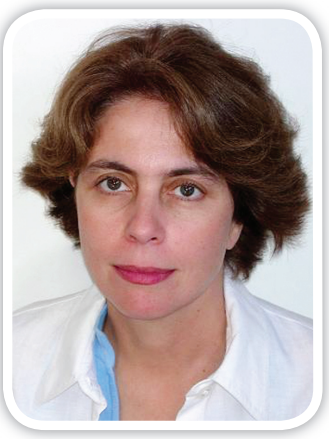

○ مونية بناني الشرايبي

في المغرب، لم يقع ما كان متوقعا في الانتخابات من اكتساح إسلامي، لثلاثة أسباب؛ أولها: انعكاسات هندسة انتخابية جد متطورة. فالتقطيع تم تطريزه بعناية ونمط الاقتراع باللائحة يحول دون بروز أغلبية مطلقة.

وثانيها: إذا كان الحسن الثاني قد رحل عن هذه الدنيا فإن ميراثه مازال حيا. والتحليلات الانتخابية التي قام بها ريمي لوفوفي ستبنات القرن الماضي كانت تسمح بتبين خريطة سياسية تكشف عن وجود «كتل قوية لتيارات متعارضة». فكان ثمة تباينات جغرافية واجتماعية وثقافية بين الأحزاب الأربعة الكبرى آنذاك. أربعون سنة بعد ذلك، أصبحت هنالك بلقنة سياسية بسبب القمع والاحتواء وخلق أحزاب مصطنعة. ففي عهد محمد السادس، ليس ثمة من حاجة لمصاحبة ميلاد أحزاب موالية: فانتخابات السابع من شتنبر دخل معتركها ثلاثة وثلاثون حزبا.

وثالثها: أن التلويح بفزاعة النزعة الإسلامية –وهي «الطبقات الخطيرة» اليوم– مفيد من الناحية السياسية. لكن، وكما نرى ذلك بجلاء، لا يكفي أن يصرخ المرء «الله أكبر» كي يعبئ أصوات أمة المؤمنين. ومما لاشك فيه أن حزب العدالة والتنمية قد احتل، خلال الانتخابات الأخيرة، المرتبة الأولى من حيث عدد الأصوات والثانية من حيث عدد المقاعد (46 مقعدا). لقد خلف اليسار في منبر المعارضة، بعد أن حقق نوعا من التنسيق بين الديموقراطية الاجتماعية والتقليد الإسلامي المجدد والمطبوع بالخطاب الأخلاقي وخطاب الهوية. إنه حاليا من الأحزاب الأفضل تنظيما والأكثر توفرا على مناضلين منضبطين. لكنه متركز أساسا في المدن. وبهذا الخصوص، فإن شباب نخبه ومستوى تكوينها الجيد ومراتبها المهنية (جامعيون، محامون...) كل ذلك يتقارب إلى حد كبير مع المواصفات التي كانت سائدة في أوساط اليسار خلال سبعينات القرن الماضي. فليس من الصدفة، والحال هذه أن تنتقل دوائر انتخابية من اليسار إلى حزب العدالة والتنمية.

ومع ذلك فإن أطر حزب العدالة والتنمية تعلم علم اليقين أنها تفتقر إلى التنظيم النقابي الكبير الذي كان يهيمن عليه اليسار في ذلك الوقت. زد على ذلك أن فروعهم الطلابية والنسوية ومنظمات كشفيتهم وجمعياتهم الخيرية ينافسها في المدن ذوو المال الذين يملكون رصيدا ماليا هاما. أما في البوادي، فإن المنافسة تزيد حدة لأن السلطات المحلية لاتزال تدعم أحيانا «المدافعين عن العرش».

وإذا كان حزب العدالة والتنمية قد حقق نصرا براقا خلال انتخابات 2002 مع تقديمه لمرشحيه في نصف الدوائر الانتخابية فقط، فلأنه ركز جهوده على أماكن تسمح له باستعراض قوته. ومنذ ذلك الحين، فإنه أربك جزءا من ناخبيه: فتطبيعه المتزايد (مع النظام) يعطي الانطباع لبعض المتعاطفين معه بأن «الماتش تباع».

انتصار امتناع متعدد الأشكال

في المقابل، إذا كان قد تحقق ثمة من انتصار في السابع من شتنبر، فهوانتصار كل من الممتنعين عن التصويت (63 في المائة من المسجلين مقابل 49 في المائة سنة 2002) والزبونية الانتخابية.

إن الإعلان الرسمي عن نسبة امتناع بهذا الحجم يمثل في حد ذاته قطيعة مع ممارسات الماضي القريب (من شحن لصناديق الاقتراع وتزوير...). لكن حذار، فإن الأرقام تقدم تجانسا زائفا بين تعددية أصوات الامتناع والأصوات «الملغاة» (19 في المائة من الأصوات المعبر عنها). إنها تضع في سلة واحدة العصاة المألوفين وغير المألوفين، القدماء والجدد، اللامبالين والمهتمين، المقصيين سياسيا والمهمشين اجتماعيا، «غير الأكفاء» و«الأكفاء أكثر من اللزوم»، إلخ.

وبينما يضع الامتناع «الفاعل» عن التصويت الحدود المتقلبة بين «معارضة صاحب الجلالة» و«المعارضة لصاحب الجلالة»، فإن الامتناع «غير الفاعل» تتسع رقعته لتشمل «أزمة التمثيل السياسي».

1– من بين الممتنعين الجدد عن التصويت نذكر، في البداية، يتامى اليسار الذين لم يجذبهم حزب العدالة والتنمية ولا التشكيلات اليسارية الصغيرة. وإذا كان تنظيم المهدي بنبركة قد انشق منذ ولادته إلى ثمانية أحزاب، فإن أربعة منها قد ولدت عقب انخراط الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في حكومة التناوب سنة 1998. معناه أن المرور من المعارضة إلى الحكومة «لم يهضم». فانتهى الأمر بالحزب إلى فقدان دعم نقابتـ»ه» ولكن أيضا شبيبته وبعض الوجوه المثقفة. وإن الخائبين لينتقدون العمل الداخلي للحزب، وازدواجياته وتواطؤاته وصمته ودعمه للقمع الزاحف وقطيعته مع قواعده، بما في ذلك المناضلة منها في بعض الحالات، إلخ.

والنتيجة هي اندحاره من المرتبة الأولى سنة 2002 (50 مقعدا) إلى المرتبة الخامسة في شتنبر (38 مقعدا).

2. الصنف الثاني من الممتنعين عن التصويت طلق الطبقة السياسية بكاملها، بما في ذلك الإسلاميين. فالخطاب الذي نسمعه باستمرار هو «الجميع فاسدون، الجميع وصوليون». ولا داعي للتفصيل في ذلك.

3. أما الشريحة الثالثة من الممتنعين فلا تعتبر البرلمان والحكومة مواقع للقرار: فالسلطة توجد في مكان آخر، في قمة المملكة، في المحيط الملكي واللجان الملكية واللوبيات والعلاقات الشخصية. ومن المفارقة أن هذه الشريحة من الممتنعين تضم أنصار الماركتينغ السياسي الذي يشكل محمد السادس موضوعا له : (ملك في حملة مستمرة) وخصومه على السواء. ومثل هذه الصورة هي التي لا يفعل خطاب العرش ليوم 30 يوليوز 2007 سوى تكريسها: فالملك يؤكد أنه بصفته «أمير المؤمنين» و« ملكا مواطنا»... «حريصا، في نفس الوقت، على التوجهات الكبرى والانشغالات اليومية للمغاربة قاطبة (...) كما أن جوهر الاقتراع لا يكمن في التنافس حول الاختيارات الكبرى للأمة».

ولكن سواء تعلق الأمر بتبرير المكانة التي تحتلها الملكية (على المستوى المؤسساتي وغير الرسمي) أوبالتأسف عليها، فإن الكثرة الكاثرة من الفاعلين (ذوي المواقع والمصالح المختلفة جدا) تندد بـ«عجز» الطبقة السياسية و«عدم نضجها». بيد أن مثل هذا الخطاب يساهم بدوره في ترسيخ عدم مصداقية الأحزاب السياسية. وامتدادا له، فإن المواطنين العاديين لا يرون من جدوى في البرلمان ولا في الانتخابات: وقد قال لي سائق سيارة أجرة «حبذا لوحذفوا ذلك كله، فلوفعلوا لنقصت التكاليف».

4. في المقام الرابع، فإن كثرة الأحزاب وتغير العلامات والرموز يجعلان ورقة التصويت غير مقروءة. فحتى الناخب المتعلم يكون أحيانا تائها وفي حيرة من أمره. إذ ليس له من وقت لاستيعاب كل هذه المستجدات من انتخابات إلى أخرى. زد على ذلك أن أسماء عدد من الأحزاب تتشابه!

5. وأخيرا، فإن امتناع جماهير المهمشين من المجتمع هوالذي استفحل بين سنتي 2002 و2007 وفي المدن طبعا أكثر مما في البوادي (نسبة المشاركة في الأولى 30% وفي الثانية 43%).

فالناس لم يعودوا، من جهة، يخشون السلطات المحلية. وقل خوفهم من الممارسات الانتقامية في حالة عدم التصويت. ومن جهة ثانية، فإن البيع والشراء في الأصوات أصبح مكلفا جدا مع إقرار ورقة التصويت الفريدة: ينبغي التوفر على إمكانيات كبيرة من أجل اقتناء ما يكفي من الهواتف المحمولة المزودة بآلة تصوير حتى يتاح للمصوت أن يثبت أنه وفى بما التزم به في الصفقة! فمن الصعب جدا بالتالي مقايضة صوت «الفقراء» بالمال. ومن الآن فصاعدا، ليس هناك من شيء يربحونه أويخسرونه في مثل هذه «البيعة وشرية».

الزبونية هي الفائز رقم 2

نتيجة لذلك، خرجت الزبونية الانتخابية والبعد المالي للاقتراع (ومؤداه أنه ينبغي أن يكون المرء ثريا لخوض الحملة الانتخابية بهمة وقوة) منتعشين من الجمع بين الانفتاح النسبي وخيبة الأمل السياسية. والواقع أن نجاحات حزب الاستقلال (52 مقعدا) لا تدين بكل شيء إلى إنجازات الوزراء فوق العادة من الحرس الشاب للحزب. ومن جهة أخرى، فإن أقلية قليلة هي التي تصوت لحزب الاستقلال وفاء للأب أوللماضي. وعندما حاول استقلاليون سنة 2002 تعبئة الناخبين عبر تذكيرهم قائلين «حررنا البلاد» كان بعض الشباب يردون عليهم «كون غير ما درتوهاش». فالتاريخ والخطاب لم يعودا وصفة للحصول على الأصوات !

وبالنسبة لحزب الاستقلال كما بالنسبة للعديد من الأحزاب الأخرى، فإن الفرق أنتجته آلات صنع التصويت واحتواء ذوي المال: رؤساء بلديات، وجوه محلية «شعبية»، متواجدة باستمرار في بعض القرى والأحياء الشعبية، انصهرت أحيانا في قالب جمعيات.

في المغرب وفي مصر أوفي أمريكا اللاتينية، فإن القليل القليل من الناس يمنحون صوتهم مقابل منافع مجردة (برنامج، رؤية للعالم). وعندما لا يكون تصويتهم مؤسسا على القرب (العائلي، القبلي، الجهوي...)، فإنهم يطلبون الملموس، المحسوس، العمل... إننا نكون، والحال هذه، امام دمقرطة نسبية للزبونية. وعلى مستوى علاقة الوساطة بين المرشحين والناخبين، فإن الوجوه تغيرت عبر الزمن. فكان يضطلع أساسا بهذا الدور الرجال الأكبر سنا والأغنى والأقوى. أما اليوم، فإن الشباب والنساء أي المهيمن عليهم اجتماعيا هم الفاعلون «المركزيون» في الحملة الانتخابية. ثم إن الأكثر تهميشا تمكنوا أكثر فاكثر من التفاوض من أجل إبراز مصالحهم الفورية. إنهم يطلبون خدمات فردية صغيرة (عمل، أدوية، ضمانة بنكية من أجل الحصول على تأشيرة...). كما يطلبون بنيات تحتية أوتسوية مشاكل جماعية: تلوث منبع مائي (عوينة) في حي صفيحي، المشاكل الناجمة عن مقلع أحجار في منطقة جبلية مأهولة... إنهم ينتظرون من المرشح أوالمنتخب أن يلعب دور الوساطة والحماية... بصرف النظر عما إذا كانت صفته التمثيلية محلية أووطنية. ومع ذلك، سيكون من الخطأ الحديث عن لا تسيس المغاربة، حتى ولوكانت الحلبة الانتخابية أشبه بسوق للأصوات. تشهد بذلك التحولات الطفيفة التي عرفتها علاقة المجتمع مع السلطة ومع التراتب الاجتماعي والتي تجعل التفاوض بشأن التصويت والامتناع عنه ممكنين. تشهد به أيضا حدة بعض الحركات الاجتماعية، والتعبئات الكبيرة لصالح فلسطين والعراق والحماسة التي أظهرها المغاربة خلال الانتخابات الرئاسية الفرنسية. فكلما كانت هنالك رهانات ومقروئية كلما كان الاهتمام مكثفا. ومهما بلغت شفافية الاقتراع، فإن التشرذم والضعف و«البوعوات» تعوق السعي نحوفصل السلطات وتحول، لحد الساعة، دون الممارسة الفعلية للاقتراع العام، معززة بذلك مسلسل تحديث لازال سلطويا.

أستاذة في معهد الدراسات السياسية والدولية في جامعة لوزان.

*صدرت صيغة مختصرة من هذا النص بجريدة لوموند بتاريخ 15 شتنبر 2007.

** انظر مونية بناني-الشرايبي، ميريام كاتوس، جان كلود سانتوتشي، مشاهد الانتخاب في المغرب وكواليسه، انتخابات 2002 التشريعية، باريس، كرثالا، 2004.

رأي حر

الضحايا الآخرون في العراق

مختار لاماني

يشكل الأرمن والمسيحيون الآشوريون والأكراد والشباك والفلسطينيون والبهائيون والصابئة المندائيون واليزيديون والتركمانيون واليهود إلى جانب السنة والشيعة نسيجا معقدا لدولة العراق الحديثة اليوم. وبشكل يدعو إلى السخرية، يجدون أنفسهم على هامش المجتمع العراقي.

لقد ساهمت التغطية الإعلامية الدولية الكبيرة لمذبحة الشهر الماضي التي راح ضحيتها أزيد من 400 يزيدي –إحدى الأقليات الدينية المتعددة في العراق– بشكل تراجيدي، في تسليط الضوء على قصة منسية في هذا البلد وحربه الأهلية، ويتعلق الأمر بقصة العنف المستمر الذي يستهدف الأقليات وتستهدفه سياسة التعتيم، أو ما يصفه زعماء الأقليات الإثنية في البلاد بحرب إبادة لها نتائج مدمرة ضد الأقليات. أما المسؤولون العراقيون والأمريكيون فيلقون باللوم على أتباع القاعدة في بلاد الرافدين.

لقد ألقت الهجمات الفظيعة ضد اليزيديين، وهم من أصل كردي وتضم عقيدتهم خليطا من تعاليم الإسلام والمسيحية والزرادتشية واليهودية والتي ترجع إلى أكثر من 4000 سنة، الضوء على الخوف والواقع القاسي الذي يعكس انعدام الأمن المتصاعد والقلق تجاه الأقليات في العراق. فالأقليات هي ضعيفة بشكل خاص وليست لديها ميليشيات لحماية مجتمعاتها على غرار السنة والشيعة. وتجدر الإشارة إلى أن التغطية الإعلامية للفظاعات اليومية التي أودت بحياة مئات الآلاف من السنيين والشيعيين وعلى نحو أقل الأكراد، لا تسلط الضوء على انقراض الأقليات في البلاد ولا تعطاها أهمية كبيرة في النقاش الدولي حول العراق.

هذا الوضع المأساوي، الذي يطغى عليه غياب السلم والأمن، سمح للمتطرفين من الشيعيين والسنيين باستخدام سلطاتهم التقديرية لتفجير الكنائس والذبح واغتصاب النساء والفتيات والمساهمة في إجبار العديدين على التحول عن دينهم بالإكراه في حق العديد من الأقليات العراقية البريئة كل شهر، إلى جانب فرار مئات الآلاف من البلاد منذ سقوط النظام البعثي العلماني لصدام حسين، كما يحاول العديدون النجاة بحياتهم أيضا.

وفيما أصبح يشكل القاعدة وليس الاستثناء، يُطلب من الأقليات في مجموع البلاد أن تدافع «ضريبة حماية» وإلا فإنها تواجه النفي من أراضي أجدادها أو التحول إلى الإسلام. والنتيجة الوحيدة لعدم الامتثال لهذه التهديدات هي عقوبة الموت. وحسب وكالات الغوث وزعماء الأقليات الدينية في البلاد، فإن الأقليات الصغيرة العدد تنقرض بسرعة. فمثلا طائفة الصابئة المندائية، التي تتبع تعاليم النبي يحيى المعمدان، كان يقدر عددها في سنة 2003 بـ25000 بينما يقدر عددها الآن بأقل من 5000 شخص.

وحاليا، وحسب تقديرات الأمم المتحدة، فإن 50 في المائة تقريبا من المسيحيين العراقيين، الذين يقدر عددهم بمليون إلى 2 مليون في آخر إحصاء لسنة 2003، يحتمل أنهم غادروا البلاد إلى البلدان المجاورة، وخاصة نحو سوريا وبصورة أقل الأردن ، بينما استطاع الآخرون الفرار إلى الدول الغربية من أجل الانضمام إلى عائلاتهم الكبيرة هناك والتي فرت بدورها من البلاد في عهد صدام حسين، مخلفين وراءهم أنقاض أكثر من 30 كنيسة دمرها المتطرفون الإسلاميون.

ورغم التوقعات بتحسن أمور الأقليات بعد انسحاب التحالف الأمريكي من العراق، فقد بدأ ينظر العديدون إلى هذه الدوامة المحبطة ويتساءلون عن معنى تحريرهم من نظام مستبد وديكتاتوري في عهد صدام حسين لكي يجدوا أنفسهم تحت رحمة المتطرفين الذين يعتقدون بوجوب قطع دابر جميع الأقليات الدينية والإثنية في البلاد.

وبالرجوع إلى الفهم الأساسي لما تعنيه كلمة عراقي، فهي تضم مقاربة متجددة لتعزيز حوار حقيقي بين العراقيين مبني على مواطنة مشتركة تقدم أفضل الآمال لإنهاء حالة الفوضى التي أصبح يتخبط فيها العراقيون، بمن فيهم الأقليات التي بدأت تنقرض شيئا فشيئا.

في هذا الوقت الثمين المتبقي، يجب على حكومات الجوار وقوات الاحتلال استجماع شجاعتها حتى وإن كان ذلك على حساب أهداف سياستها الخارجية القصيرة المدى من أجل معاملة الأقليات العراقية بعناية واعتبار خاصين.

* مختار لاماني: ممثل خاص سابق للجامعة العربية في العراق وأستاذ زائر في مركز البحث والتنمية الدولية وأستاذ زائر في مركز الابتكار في مجال الحكامة الدولية في واترلو في كندا.

* هي هاني بيسادا: أستاذ باحث في مركز الابتكار في مجال الحكامة الدولية.

ESG AGADIR
ECOLE SUPÉRIEURE DE GESTION AGADIR
ETABLISSEMENT D'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR PRIVÉ
Membre de la Conférence des Grandes Ecoles
UNE GRANDE ECOLE = 2 PÔLES DE FORMATION D'EXCELLENCE = 5 FILIÈRES DE SPÉCIALISATION
PÔLE 1 : INFORMATIQUE DES ORGANISATIONS
Miage : Méthodes Informatiques Appliquées à la Gestion d'Entreprise
→ Une double compétence en technologies informatiques et en gouvernance des entreprises.
AVEC DOUBLE DIPLOMATION AVEC L'UNIVERSITÉ DE TOULOUSE 1
LICENCE et MASTER PROFESSIONNALISÉS MIAGE (BAC+5)
Spécialité : Ingénierie des Systèmes d'Information et de Décision
PÔLE 2 : MANAGEMENT
GC : Gestion Commerce
CI : Commerce International
GF : Gestion Finance
MC : Management & Communication
AVEC DOUBLE DIPLOMATION EN MASTER (BAC+5)
Avec nos partenaires de référence
ADMISSION :
• 1ère ANNÉE : Bacheliers
• ADMISSIONS PARALLÈLES : (Titulaires de : Bac+1/ Bac+2/ Bac+3)
RENSEIGNEMENTS ET RETRAIT DES DOSSIERS DE CANDIDATURE
ESG AGADIR
Avenue Mokhtar Soussi
Cité Suisse, Agadir
Tél. : 028 82 26 75 - 028 84 41 86
FAX : 028 82 26 78
CFC - ESG
Youssef Imp.

ESOA
ECOLE SUPERIEURE D'OPTIQUE APPLIQUEE
Enseignement Supérieur, Autorisation du M.E.S N° 128/97
Formation spécialisée en
Optométrie, Contactologie & Lunetterie
SUR LE CHEMIN DE LA RÉUSSITE, IL FAUT VOIR LOIN
Bacheliers Scientifiques Devenez Opticien Lunetier Optométriste en
3 ans
Equipe d'enseignants expérimentés
Méthodes pédagogiques adaptées
Matériel pédagogique performant
Equipements modernes et locaux fonctionnels
Relations avec les entreprises et les professionnels
POSSIBILITE DE POURSUITE DES ETUDES SUPERIEURES A L'ETRANGER
AIDE AU LOGEMENT ASSUREE
Partenariat : Institut et Centre d'Optométrie - Paris, France
ESOA : 13, Rue Dimachk (Derrière Hôtel Balima), Rabat - Maroc.
Tél : 037 73 78 83/94 ; Fax : 037 73 78 90
E-mail : esoasup@hotmail.com
Web. : www.esoasup.ma